

الخاص فتعود إليه ملكية معظم الأراضي الصالحة للتطوير في الوادي، كما يعول عليه القيام بتنفيذ معظم المنشآت المقترحة، إلى جانب الاستمرار في تطوير وادارة مشاريع صغيرة قائمة على مساحات صغيرة كالمزارع والمشاتل ومصانع الحرف اليدوية، كذلك ينتظر أن يساهم هذا القطاع في ترميم المنشآت التراثية الواقعة ضمن أملاكه.

تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على تنمية وتطوير الوادي بما ينسجم وأهدافه التطويرية، وذلك وفق الإطار التالي :

١) الدراسة والتخطيط :

ستستمر الهيئة العليا في اجراء الدراسات وتحديث المعلومات، المتعلقة بالوادي وإعداد مخططات تفاصيلية للأعمال المختلفة في الوادي والخطط التفصيلية لبعض السياسات الخاصة به.

٢) إدارة التطوير :

وتشمل ادارة التطوير ما يلي :

- وضع المخططات التوجيهية للتنمية الاقتصادية والبشرية والعمانية والبيئية في الوادي، حيث ستقوم الهيئة بالتنسيق مع الأجهزة المختصة بتوجيهه تطوير التجمعات السكانية داخل الوادي بما ينسجم مع خطة استعمالات الأراضي والنظرة المستقبلية الشاملة للوادي.
- متابعة تطبيق الأنظمة والسياسات الخاصة بتطوير الوادي واتخاذ الاجراءات المناسبة بما يحقق الالتزام بها من قبل الجهات والمؤسسات والأفراد المتعاملين مع الوادي مستقبلاً لضمان انسجام جميع الأعمال والمشاريع والإجراءات مع الأهداف والتوجهات التطويرية للوادي.
- المراقبة الميدانية للوادي لمتابعة الأعمال والمشاريع الإنسانية للقطاعين العام والخاص، لضمان تنفيذها بما يتفق مع الخطط التطويرية للوادي.
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنمية وتطوير الوادي في المجالات المختلفة، عبر الاتصال المباشر بالملك والمستثمرين وتعريفهم بخطط الهيئة التطويرية، وشرح أهداف التطوير والتعاون مع القطاع الخاص، لتنمية وتطوير الاستثمارات القائمة فيه سواء كانت زراعية أو ترويحية أو تجارية، وحث القطاع الخاص على تحسين أساليب الادارة، وكذلك على تطوير وترميم المنشآت التراثية المملوكة له.
- تطبيق برنامج لوعية المواطنين بأهمية الوادي وضرورة المحافظة عليه.

٣) التنفيذ :

ستقوم الهيئة بتنفيذ عدد من الأعمال والإجراءات العاجلة الهادفة إلى تحسين حالة الوادي، وكذلك وصف الأعمال الخاصة بالمحافظة على بيئته وتأهيله كمنطقة ترويحية، كما ستقوم الهيئة بمشاريع إعادة الغطاء النباتي إلى جانب نقاط الاستقطاب والجيوب الترويحية لتكون نماذج يحتذى بها من قبل الجهات الأخرى.